



مركز رواق بغداد  
REWAQ BAGHDAD CENTER

تقدير موقف | أيلول 2022,11

المضمون والأثر لنافذة بيع العملة

د.حامد رحيم جناني



**مقدمة**

للنافذة مبررات اقتصادية أوجبت إيجادها لأسباب تعود إلى تشوهات هيكلية في الاقتصاد العراقي بسبب محدودية التنوع في النشاط الاقتصادي والضعف الشديد في الاستثمارات مما قاد إلى محدودية أثر سعر الفائدة بالإضافة إلى هيمنة النفط مصدرا أساسا لتوفير الدولار للاقتصاد المحلي بالإضافة إلى سياسات الإنفاق الحكومي المتنامية ذات النزعة الاستهلاكية , وقد كان لها أثر مهم في ضبط معدلات التضخم وتمويل التجار وفي نفس الوقت ترتب على عملها كلف كبيرة منها إضعاف التراكم الرأسمالي.

The window has economic justifications that necessitated its finding for reasons related to structural distortions in the Iraqi economy due to the limited diversity in economic activity and the severe weakness in investments, which led to the limited impact of the interest rate, in addition to the dominance of oil as a main source of providing the dollar to the local economy, in addition to the growing government spending policies with consumerism, It had an important impact in controlling inflation rates and financing merchants, and at the same time, its work resulted in great costs, including weakening capital accumulation .

## المطلب الأول : مضمون النافذة

تصنّف السياسات وما يتبعها من إجراءات ضمن النشاط الاقتصادي القائم وفقاً للمنظور الكليّ إلى (نقدية وحقيقية) فالأول يخص شؤون الكتلة النقدية وهي من اختصاص البنوك المركزية حصراً وفقاً لمعيار الاستقلالية، والثاني يخص الجانب الإنتاجي السلعيّ منه والخدميّ وتتقاسم السياسات الأخرى سواء مالية أو تجارية بإجراءاتهما المتنوعة مساحة التأثير. لكلا الاتجاهين أهدافه الخاصة لكن الغايات متماثلة<sup>1</sup>، فالأخيرة تارة تنصب في دعم الابتكارات العلمية بالنسبة للاقتصادات ذات الأداء الكفء والفاعل وتارة أخرى في إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي لضمان تحقيق التحوّل التّنمويّ وهذا ما يخصّ الدول المتخلّفة اقتصادياً والزامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتأكيد لكلّ اتجاه أدواته الخاصة لتحقيق أهدافه ، والسؤال هنا على أيّ اتجاه يمكن تصنيف نافذة بيع العملة ؟

## أولاً: البعد النقديّ للنافذة

تصنّف النافذة على الجانب النقديّ في السياسات والإجراءات ومن ثمّ فهي تعمل على تحقيق هدف (الاستقرار في المعدّل العام للأسعار)<sup>2</sup> وهي ضرورة حتمية فرضتها حالة الاختلال الهيكلي الذي يمرّ به الاقتصاد العراقيّ، فالبنك المركزيّ العراقيّ الذي شرع له قانون الاستقلالية في عام 2004 اقترن عمله بالأدوات غير المباشرة وهي<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> ان الغايات تنصب بايجاد حالة النمو المستدام بما يتوافق مع تحقيق الرفاه الاقتصادي.

<sup>2</sup> وفق معيار الاستقلالية فان هدف الاستقرار في المعدل العام للأسعار هو الهدف المركزي وكل ما زاحم هذا الهدف اهداف اخرى انخفض مؤشر الاستقلالية

<sup>3</sup> للاطلاع اكثر عن ادوات السياسة النقدية ،مظهر محمد صالح قاسم، 2012 ،السياسة النقدية للعراق،بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم،ط1،بغداد ، بيت الحكمة.

1\_ سعر الفائدة مثبتاً اسمياً.

2\_ نسبة الاحتياطي القانوني وهو نسبة محددة يحتفظ بها البنك المركزي مستقطعة من حجم الودائع لدى البنوك التجارية.

3\_ عمليات السوق المفتوحة لترويج السندات الحكومية طويلة الأجل.

لكن الطبيعة الهيكلية للاقتصاد العراقي المختلة حجت من تأثير تلك الأدوات فالعمق المالي<sup>4</sup> ضعيف جدا للاقتصاد العراقي , وان الاستثمار الذي يعد دالة في سعر الفائدة وبالعلاقة عكسية أصبح ضعيفا المرونة جدا تجاه الفائدة نتيجة لدخول عوامل أخرى على تلك الدالة تحدد من الدافعية لدى المستثمرين, منها الطرف الأمني المربك منها فقدان الاستقرار السياسي منها الانفتاح التجاري الكبير في ظل ضعف سيطرة التقييس والسيطرة النوعية منها أزمة الطاقة وتخلّف البنية التحتية للاقتصاد ومن ثم ارتفاع تكاليف المدخلات وغيرها, وهذا قاد إلى عدم قدرة البنك المركزي العراقي على اتخاذ سعر الفائدة مثبتاً اسمياً لغرض التحكم في التوقعات التضخمية كون سعر الفائدة غير مؤثر في الطلب الاستثماري. أما الأداة الثانية وهي الاحتياطي القانوني فهي وسيلة لتقويض أو توسعة القدرة لدى المصارف التجارية لمنح القروض ضمن السياسة الائتمانية فارتفاع النسبة يقوّض القدرة والعكس صحيحا, لكن واقع عمل الجهاز المصرفي داخل النشاط الاقتصادي كان ولا زال رغم محاولات النهوض به محدود التأثير وهذا ما تظهره المؤشرات ذات العلاقة بهذا النشاط, إذ يحتفظ الجهاز المصرفي من النقد المصدر من البنك المركزي نسبة لا تتجاوز 11% فقط وكما في الجدول الآتي.

<sup>4</sup> مفهوم العمق المالي هو هو قدرة المؤسسات المالية على تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية بكفاءة وفاعلية وتشمل تلك المؤسسات المصارف ومؤسسات الادخار واسواق المال وغيرها من المؤسسات المماثلة.

## الجدول (1) حجم العملة المصدرة وتقسيمها

نسبة العملة في المصارف %	العملة المصارف لدى	العملة الجمهور لدى	العملة المصدرة	السنة
18	1025664	4629794	5655458	2003
11	857579	7162945	8020524	2004
11	1143675	9112837	10256512	2005
8	948456	10968099	11916555	2006
9	1400525	14231700	15632225	2007
13	2811916	18492502	21304418	2008
10	2393722	21775679	24169401	2009
12	3165136	24342192	27507328	2010
12	3861428	28296016	32157444	2011
15	5191158	30593647	35784805	2012
14	5634583	34995453	40630036	2013
10	3812093	36071593	39883686	2014
10	3729863	34855256	38585119	2015
7	3156285	42075230	45231515	2016
9	3893345	40343309	44236654	2017
9	3766417	40498067	44264484	2018
11	4962726	41585865	46548591	2019

المصدر / البنك المركزي العراقي / نشرات مختلفة

هذه النسب تظهر أنّ النقد الأكبر هو في التداول ومن ثمّ عدم فاعليّة الأداة الثانية في التأثير على مستوى الطلب الكليّ. بقيت الأداة الثالثة وهي ترويج السندات الحكوميّة طويلة الأجل<sup>5</sup> ولا يخفى عن المتابع أنّ تأثيرها أيضا ضعيف بسبب عدم الإقبال والنشاط المتواضع جدًا لسوق الأوراق الماليّة ومن ثمّ عدم التّعويل على تلك الأداة في التأثير على الكتلة النقديّة فالمفترض أنّ قيام البنك المركزيّ بطرح سندات للاكتتاب العام يعني سحب جزء من الكتلة النقديّة في التداول ومن ثمّ كبح جماح الطلب الكليّ للسيطرة على التوقعات التضخميّة والعكس صحيح في حالة الانكماش وهذا ما لم يحصل.

وعليه لا بدّ من وسيلة لإيجاد مساحة تأثير للبنك المركزيّ على الكتلة النقديّة ومن هنا جاءت النافذة لتقوم بدورها كأداة نقديّة إضافة لأهداف أخرى ستّضح لنا في قادم هذه الورقة.

### ثانياً: توصيف علاقة النافذة بسعر الصّرف

سعر الصّرف<sup>6</sup> هو قيمة العملة الوطنيّة قياساً بعملة أخرى وفي الغالب أنّ الدّولار الأمريكيّ هو العملة المقابلة نتيجة لعوامل تاريخيّة أسّس لها بعد الحرب العالميّة الثانية، والسؤال هنا كيف يتحدّد سعر الصّرف؟ للجواب ثلاثة وجوه أساسيّة تتفرّع منها طرق تختلف بالقضايا الفنيّة ربّما لكنّها تعود في النهاية لواحدة من هذه الطّرق، الطّريقة الأولى وهي قرينة للاقتصادات

<sup>5</sup> أصدرت الحكومة مجموعة من السندات بعضها سيادي طرح في الخارج وبعضها للداخل مثل سندات (بناء) التي طرحت نهاية العام المنصرم وبداية العام الحاليّ اما الاكتتاب الخارجي فكان بثلاث جولات الأولى عام 2003 وكانت بقيمة مليار دولار والثانية 2006 بقيمة 2.8 مليار دولار والثالثة عام 2017 بمليار دولار.... لكن كلها كانت محدودة نسبياً ولغايات (مالية).  
<sup>6</sup> للاطلاع أكثر على معنى سعر الصّرف ودوره الاقتصاديّ راجع.. موردخاي. كريانين، 2010، الاقتصاد الدوليّ، مدخل السياسات، ترجمة منصور، محمد إبراهيم. وعطية، علي مسعود. الرياض – السعودية، دار المريخ للنشر.

المخططة وتتمثل بتحديد سعر الصرف بشكل بعيد عن معايير السوق على شكل قرار رسمي ومن يضارب بغير السعر الرسمي يسمّى سوقاً سوداء ويخالف القانون في ذلك ، الطّريق الأخرى على النقيض تمام عن تلك الطّريقة وهي الطّريقة التي يتم عبرها اتّباع آلية السوق في تحديد سعر الصرف دون أي تدخّل رسمي وتسمّى الطريقة (المعوّمة) أي يعوم سعر الصرف ويترك تبعاً لقوى العرض والطلب على الدولار وهذا ما تثقّف له الأدبيات الليبراليّة، ويعدّ أحد المؤشّرات التي تعطي تصوّراً لقوّة الاقتصاد، وهناك مسار ثالث يجمع بين التدخّل والتحرّر بمعنى تجد حريّة في ترويج الدولار بالمقابل أنّ هناك سياسات تداخليّة بأشكال مختلفة الغرض منها التأثير على تحديد سعر الصرف وبالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة النشاط الاقتصادي . ولو دققنا في وصف الحالة المتبعة في العراق لوجدناها ضمن الحالة الثالثة التي أجمع بين التحرّر والتدخّل وما النافذة إلا وسيلة لتحقيق ذلك.

بالمقابل هناك رأي يميل إلى كون تحديد سعر الصرف في العراق هو (ثابت) باعتبار أنّ البنك المركزي يمتلك اليد الطّولى في تحديده ومع أنّ السوق الموازي وإن كان سوقاً قانونياً مجازاً بالعمل إلا أنّه انعكاس للنافذة وما تضحّه، كون العراق أحادي الجانب في التصدير والإيرادات الدولارية هي حكوميّة في معظمها ومن ثمّ سوق النّقْد هو سوق دولة بامتياز<sup>7</sup>. لكن مع التمعّن نجد أنّ تصنيف سوق الصرف هو أقرب للتداخليّ في ظلّ حريّة المضاربة فنجد أنّ هناك تبايناً بين سعر السوق الموازي وسعر النافذة كما أنّ سعر السوق الموازي غير محكوم بسقف وإنّما طبيعة العرض والطلب هي من تحدّده

<sup>7</sup> للاطلاع أكثر راجع احمد بريهي علي ،،2015 الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ،الاولى دار الكتب ،لبنان. ص506

بالمقابل شكل سعر النافذة مرتكزا لتحقيق أهداف للسياسة النقدية الكلية كما سيُتضح من قادم الورقة. إذن نحن أمام نموذج مزدوج وإن كان السعر ثابتا.

### ثالثاً: الأسس الشرعية للنافذة

1\_ الدستور العراقي لعام 2005 : نصّت المادة (25) على أنّ "إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة" وهذا يتضمن الانتقال من المركزية في إدارة النشاط إلى اقتصاد السوق الحر خصوصا مع الاقتراح "بتشجيع القطاع الخاص وتنميته"<sup>8</sup>، وهذا يدلّ بأنّ التوجّه الدستوري يمنع أيّ شكل من أشكال العودة إلى الاقتصاد المخطّط ممّا يعني لا مجال لانتهاج سعر صرف (مدار) يحدّد بقرار رسمي كما كان في عهد النظام السابق وهنا اللبنة الأولى لوضع أسس شرعية لعمل النافذة<sup>9</sup>.

2\_ قانون البنك المركزي 56 لسنة 2004 : نصّت المادة رقم(4) الفقرة (أ) "صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي" ونصّت المادة رقم (28) الفقرة (ب) "الشراء أو البيع البسيط غير المشروط (نقدي أو آجل) للنقد الأجنبي" وهذه الفقرات هي إجازة للبنك المركزي.

3\_ صندوق النقد الدولي : بعد أحداث نادي باريس وجدولة الديون اشترط على العراق الدخول مع صندوق النقد الدولي بتعاون مشترك لغرض المباشرة بإصلاحات اقتصادية وقد أقرّت الإجراءات النافذة، باعتبار الصندوق ضمن أدبياته

<sup>8</sup> راجع عماد عبد اللطيف سالم، توصيف النظام الاقتصادي في دساتير الدولة العراقية 1925 – 2005 ، الحوار المتمدن . m.ahewar.org

<sup>9</sup> تأسست النافذة في تشرين الاول عام 2003 قبل اقرار الدستور العراقي الدائم.

يقرّ صعوبة الاعتماد على التعويم المطلق في تجارب بعض البلدان والعراق أحدها وحتى تسميته في الأدبيات هي المعوّم (القذر)<sup>10</sup> وقد تضمّنت ورقة الإصلاح الحكومي (البيضاء) بند خاص حول سعر الصرف في محور تحقيق الاستقرار المالي المستدام تضمن "دراسة سعر الصرف الحالي للدولار مقابل الدينار" وقد نتج عنها الزيادة الأخيرة في قيمة الدولار.

4\_ الإجراءات المماثلة في اقتصادات أخرى: ليس العراق الوحيد الذي انتهج أسلوب المعوّم الموجّه أو المدار في تحديد سعر الصرف ومن أمثلة الدول الأخرى هي:

\_ تركيا : تحوّلت من نظام سعر الصّرف الثابت إلى المعوّم الموجّه في 1998/5/1 وفي عام 1988 تمّ إنشاء سوق النقد الأجنبي في البنك المركزي التركي<sup>11</sup>, وبعد انطلاق السياسات التنمويّة في تركيا وبدأت ثمارها تنضج صار البنك المركزي يمارس دوراً تدخلياً في سوق النقد لمنع تدّتي قيمة العملة إلى حدود غير مرغوب بها كما حصل في 2020 إذ تدخل خمس مرات عبر ضخ مبيعات دولاريّة إلى السوق لتحقيق الغرض المشار إليه، أن نقطة الاختلاف عن الاقتصاد العراقي تكمن في طبيعة الاقتصاد التركي المتنوع صاحب الأسواق الخارجية الكبيرة نسبياً الأمر الذي جعل أسلوب التدخل ليس مستدام كما في العراق الأحادي الجانب .

<sup>10</sup> راجع Andrew K. Rose, 2011, Exchange Rate Regimes in the Modern Era: Fixed, Floating, and Flaky, UC Berkeley, NBER and CEPR.p4

<sup>11</sup> للاطلاع أكثر على سياسات سعر الصرف في تركيا راجع [turkpress.co/node](http://turkpress.co/node)

السودان: تمارس السودان أسلوب في الدفاع عن قيمة العملة الوطنية قبال الدولار عبر مجموعة إجراءات وهي تشكيل هيئة خاصة لتحديد سعر الصرف وإذا ما أراد البنك المركزي التأثير على مجريات تحديد سعر الصرف فإنه يقوم بضخ الدولارات إلى البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد لزيادة المعروض من الدولار<sup>12</sup>

### المطلب الثاني : أثر النافذة الاقتصادية

لماذا لا يعوم العراق عملته ؟ ويتجنب كل ما رافق عمل النافذة من كلف كبيرة نتيجة لما يبيعه البنك المركزي من دولار لغرض تغذية الطلب الداخلي من الدولار والموجه في أغلبه للتجارة، الجواب ببساطة يعكسه مؤشر التركز الساعي للصادرات وكما في الجدول الآتي:

الجدول (2) مستوى التركز لسلعة النفط في الصادرات العراقية

السنة	مؤشر تركز الصادرات	السنة	مؤشر تركز الصادرات
2005	98	2013	99
2006	97	2014	99
2007	95	2015	99
2008	97	2016	99
2009	98	2017	99
2010	99	2018	98

<sup>12</sup> للاطلاع اكثر على مجريات السياسة السعرية للسودان راجع renters.com

96	2019	99	2011
—	—	99	2012

المصدر / إعداد الباحث بالاستناد إلى البنك المركزي العراقي نشرات لسنوات مختلفة

وهذا يعني أنّ مصدر الدولار للداخل العراقي يتم عبر بيع النفط الخام، وهذا الأخير محتكر بقوة القانون لصالح الحكومة ومن ثم احتكار الإنتاج والاستثمار والعائد لصالح الحكومة، بالمقابل الاقتصاد العراقي منفتح تجاريًا على العالم الخارجي ويغذّي السوق الداخلي بالسلع والخدمات من الخارج عبر الاستيرادات ممّا يتطلّب توافر دولار لتغطية كلف تلك الاستيرادات فمن أين المصدر؟ لا خيار إلا بفتح قناة بين الحكومة والقطاع الخاص لحصول الأخير على الدولار وهذا واجب النافذة، حيث تقوم الحكومة عبر وزارة المالية بإيداع العوائد من الدولار لدى البنك المركزي على شكل حقوق دين لصالحها فيقوم البنك المركزي بإيفاء تلك الالتزامات بالدينار العراقي ومع تراكم الفوائض نتيجة لفرق السعرين تنتعش الاحتياطيّات لدى البنك المركزي، بمعنى أنّ البنك يشتري من وزارة المالية (1450) للدولار ويبيع من النافذة بسعر (1460) للدولار الواحد.

### أولاً: الأثر النقدي للنافذة

تمت الإشارة في ما سبق إلى الاختلال الهيكلي في النشاط الاقتصادي وعدم فاعليّة سعر الفائدة، والذي حوّل بوصلة المثبّت الاسمي للسياسة النقديّة من الفائدة إلى سعر الصرف لعلاقة ذلك بحجم السلع المستوردة وما

تشكّله من نسبة للطلب الداخلي وعلى إثر ذلك تمكن البنك المركزي من التعامل مع التضخم الداخلي بفاعلية جيدة وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

الجدول (3) معدّلات التضخم الأساس<sup>13</sup> للاقتصاد العراقيّ

السنة	التضخم %	السنة	التضخم %
2003	18	2012	6.1
2004	39	2013	2.4
2005	30.8	2014	1.6
2006	31.7	2015	1.7
2007	19.3	2016	1.6
2008	13	2017	0.5
2009	7.1	2018	0.2
2010	3	2019	0.1
2011	6.5	2020	8.6

المصدر / البنك المركزي العراقيّ – نشرات لسنوات مختلفة

نلاحظ فاعلية النافذة إذ نلاحظ في السنوات الأولى بعد التغيير السياسي كيف كانت المعدّلات لتستقرّ بعد ذلك عند تقلّبات محدودة حتى عام رفع قيمة الدولار وهذا يدلّ على قوّة تأثير النافذة على معدّلات التضخم. إذن النافذة كانت أداة فاعلة في تحقيق هدف السياسة النقدية المتمثل باستقرار المعدّل العام للأسعار وحتى الارتفاع الأخير نتيجة لخفض قيمة الدينار فيعدّ تضخماً مقصوداً.

<sup>13</sup>التضخم الأساس يستخرج عبر استبعاد مجموعة سلع متقلّبة الأسعار بشكل كبير وهي الفواكه والخضراوات والمشروبات غير الكحولية والنفط والغاز لاستهلاك المنازل ... للاطلاع أكثر راجع نشرات البنك المركزي وما تضمنته من ايضاحات تفصيلية

## ثانياً: الأثر التّعقيمي للنافذة

إنّ آليّة تحقيق الاستقرار السّعريّ تمرّ عبر هذه القصة إذ إنّ قيام البنك المركزي ببيع الدولار هو بالحقيقة يسحب من النقد العراقيّ الموجود لدى الشارع وهذا النقد مصدره الأهم هو مقدار الإنفاق الحكومي المتزايد عبر كل السنوات بعد عام التغيير السياسي ، وبما أنّ الإنفاق الحكوميّ جزء مهم من الطلب الكليّ وذو توجه تشغيلي في أغلبه، ومن ثمّ ارتفاعه يضغط على معدّلات التضخم ارتفاعاً لذلك جاءت آليّة التّعقيم لتتجم ذلك الدور التضخمي لصالح الاستقرار السّعريّ.

## ثالثاً: آثار اقتصادية أخرى للنافذة

- 1\_ منع ظاهرة تعدّد أسعار الصّرف التي تقود إلى تباين الأسعار لذات السلعة من منطقة إلى أخرى وإن كان هناك تباين مزدوج محدود بين سعر النافذة والسوق الموازي لكنّ الصفقات الكبرى التجاريّة تمولها النافذة ممّا يقطع دابر التعدّد السّعريّ.
- 2\_ تمويل التجارة الخارجيّة من السلع والخدمات وتأمين التحويلات الماليّة من الدّاخل إلى الخارج ممّا عزز ظاهرة توافر السلع الاستهلاكيّة وحتىّ الإنتاجيّة.
- 3\_ ضعف الرّقابة وتفشيّ ظاهرة الفساد وهذا ما تظّهره مؤشر الشّفاقيّة العالميّة، يجعلها عرضة لهذا الوباء الكبير.
- 4\_ ضعف النشاط الائتماني للمصارف التجاريّة بالخصوص المصارف غير الحكوميّة بسبب التّربح من مبيعات الدولار.

5\_ ضعف التّراكم الرّأسماليّ بسبب حجم العملة الأجنبيّة الخارجة ممّا أضع إحدى الفرص المتاحة لتحقيق التّنمية، فقد بلغت المبيعات لعام 2017 (42 مليار دولار) وعام 2019 (51 مليار دولار) وعام 2020 (44 مليار دولار).

### الاستنتاجات

1\_ إنّ النّافذة كانت ضرورة اقتصادية فرضتها عوامل الاختلال الهيكلية للنشاط الاقتصادي.

2\_ للنّافذ أثر إيجابي نقديّ وحقيقيّ عبر السيطرة على معدّلات التّضخم وتمويل التّجارة.

### التوصيات

1\_ حوكمة إجراءات النّافذة لضمان التّطبيق الشّفاف للإجراءات، هذا في الأجل القصير.

2\_ تصحيح هيكل النشاط الاقتصاديّ عبر إجراءات التّنويع الاقتصاديّ الشّامل وتعزيز العمق الماليّ لضمان تفعيل أدوات السياسة النّقدية غير المباشرة والاستغناء أو تقليل دورها إلى أقصى حدّ ممكن لتجنّب الكلف المترتبة عليها وهذا في الأجل الطّويل.

**المصادر**

(1) مظهر محمّد صالح قاسم, 2012, السّياسة النّقديّة للعراق, بناء الاستقرار الاقتصاديّ الكليّ والحفاظ على نظام مالي سليم, الأولى, بغداد , بيت الحكمة.

(2) موردخاي. كريانين, 2010, الاقتصاد الدّوليّ ,مدخل السّياسات, ترجمة منصور, محمّد إبراهيم. وعطية علي مسعود. الرّياض – السّعوديّة, دار المرّيخ للنّشر

(3) أحمد بريهي علي ,, 2015 الاقتصاد النّقديّ وقائع ونظريّات وسياسات الأولى دار الكتب ,لبنان. ص506

(4) عماد عبد اللّطيف سالم, توصيف النّظام الاقتصاديّ في دساتير الدّولة العراقيّة 1925 \_ 2005 , الحوار المتمدن [m.ahewar.org](http://m.ahewar.org).

- Andrew K. Rose, 2011, Exchange Rate Regimes in the Modern Era: Fixed, Floating, and Flaky, UC Berkeley, NBER and CEPR.p4



مركز رواق بغداد  
REWAQ BAGHDAD CENTER